ورشة عمل حول النوع الاجتماعي وكيفية ادماجه في الخطط والسياسات

■،، ذمار/ سبأ/..

عقدت بمحافظة ذمار أمس ورشة عمل حول النوع الاجتماعي وكيفية ادماجه في الخطط والسياسات والبرامج التي نظمتها اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع منظمة اوكسفام والتنسيق مع وحدة مكافحة الفقر بالمحافظة.

وفي الورشة ناقش خمسة وعشرون مشاركا ومشاركة يمثلون المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية وفرع اللجنة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني عدداً من أوراق العمل حول مفهوم النوع الاجتماعي ومرتكزا ته وأدواره والتنمية واستراتيجية تنمية المرأة وأهدافها ومحاورها وأساليب ادماجا في الخطط والبرامج.

وفي افتتاح أعمال الورشة القيت عدد من الكلمات من قبل الأخوة حمود درهم دماج الوكيل المساعد لمحافظة ذمار ونوريه شجاع الدين ممثلة اللجنة الوطنية للمرأة وايمان النشيري رئيسة فرع اللجنة بالمحافظة أشارت إلى الاهتمام الذي توليه الدولة بتنمية المرأة وادماج قضاياها في التوجهات السياسية العامة للبلاد والنهوض الشامل بأوضاعها ومستوى مشاركتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منوهة بأهمية اقامة مثل هذه الأنشطة ودورها في الارتقاء بمستوى الوعي في المجتمع بقضايا المرأة وتحسين أوضاعها المعيشية لتسهم بفعالية في العملية التنموية والديمقراطية.

حضر افتتاح الورشة عدد من مسؤولي المحافظة و المهتمين في الجهات ذات العلاقة.

نائب وزير التعليم الفني:

نسعى لاعداد مناهج متطورة تسهم في توفير المهارات الملبية لاحتياجات سوق العمل

■،، صنعاء/ سبأ/..

بدأت أمس بصنعاء دورة تدريبية لمختصي المناهج على ادارة وتنسيق ورش الدايكوم التي تنظمها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بالتعاون مع مركز تنمية الموارد البشرية في الجمعية الأوروبية المصرية.

وفي حفل الافتتاح أكد المهندس عبدالوهاب العاقل نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني على أهمية اقامة مثل هذه الدورات التدريبية كونها تسهم بشكل فعال في اعداد المنسق والمدرب على قيادة ورشة عمل بطريقة الديكوم التي تستخدم التخطيط والاستراتيجيات وأنشطة التطوير الجماعية و تحليل البرامج واعداد المناهج بطريقة فعالة وسريعة.

مشيرا إلى ان الوزارة قد اعتمدت اسلوب الدايكوم في الفترة الأخيرة في إطار خططها الهادفة إلى تأهيل كوادرها ومختصي اعداد المنهاج لاعداد مناهج سليمة ومرنة تسهم في توفير اليد العاملة الماهرة التي تلبي احتياجات سوق العمل الذي يشهد تغيرات متسارعة.. حاثا المشاركين على أهمية الاستفادة من هذه الدورة وتطبيقها على أرض الواقع.

فيما أوضح المهندس علي حمود طاهر مدير عام المناهج والوسائل التعليمية برنامج وأهداف الدورة التدريبية التي يشارك فيها عشرون مختصاً ومعد مناهج من المؤسسات التدريبية التابعة للوزارة والقطاع الخاص وسوق العمل مشيرا إلى ان الدورة سيتخللها عدد من ورشات العمل لتحليل عدد من المهن التجارية والزراعية والسمكية والبحرية ومهن البناء.

واستعرض الأخ انسي فلي ممثل مركز تنمية الموارد البشرية بالجمعية المصرية الاوروبية مجالات التعاون بين الوزارة والمركز، مثمنا حرص الحكومة اليمنية واهتمامها بالتعليم الفني والتدريب المهني الذي يعد الركيزة الأساسية في عملية البناء والنهضة التنموية التي تشهدها اليمن.

من جهة أخرى التقى الأخ عبدالوهاب العاقل نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني أمس البعثة المشتركة للبنك الدولي والاتحاد الاوروبي برئاسة ياسر الجمال ممثل البنك الدولي في الجمهورية اليمنية.

واستعرض اللقاء الاستراتيجية الوطنية التي أعدتها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وما أنجزته الوزارة خلال الفترة السابقة من مشاريعه التعليمية التدريبية وناقش اللقاء المشاريع التي نفذتها الوزارة خلال الفترة الماضية من قبل الصندوق السعودي للتنمية والبنك الاسلامي في إطار الاستراتيجية العامة للوزارة متطرقا إلى مشروع التدريب المهني الثاني والتحضير لتنفيذه خلال الفترة القادمة.

اختتام دورة تدريبية في مجال الادارة المالية بعدن

■،، عدن/ سبأ/..

اختتمت أمس بعدن الدورة التدريبية في مجال الادارة المالية والمحاسبة بمشاركة ٢٠ مشاركة من خريجات الثانوية العامة و البكالوريوس والتي نظمتها جمعية المرأة والطفل بعدن بالتعاون مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني والمعهد الفندقي السياحي بالمحافظة.

و أفادت الأخت/نور ناصر عمير رئيسة الجمعية لوكالة الانباء اليمنية سبأ ان الدورة تناولت على مدى ٢٠ يوما معلومات تعريفية عملية ونظرية عن نظام المحاسبة وميزان المراجعة والحسابات الختامية.. مشيرة إلى ان الهدف من الدورة اكساب المشاركات معارف عن الادارة المالية وخلق فرص عمل لتحسين مستوى حياتهن المعيشية.

وفي الحفل تم توزيع الشهادات التقديرية للمشاركات.

ندوة حول تحصيل الاشتراكات التأمينية بصنعاء

■،، صنعاء/ سبأ/..

بدأت أمس بالهيئة العامة للتأمينات والمعاشات الندوة الخاصة بكيفية تحصيل الاشتراكات التأمينية من خلال الآلية الجديدة بمشاركة مسئولي شئون الموظفين في مؤسسات وهيئات القطاعين العام والمختلط والخاص.

يناقش المشاركون في الندوة التي تنظمها الهيئة بالتعاون مع مشروع تحسين الادارة الاقتصادية والمالية اس اي اف ام على مدى خمسة أيام عدداً من المواضيع المتعلقة بالآلية الجديدة لتحصيل الاشتراكات ومعوقاتها والدورة الاجرائية لآلية تحصيل الاشتراكات وتبادل الاحتياط واستحقاق المعاش في حالة اصابة العمل بالاضافة إلى مناقشة الطرق المثلى لعملية التوريد المركزي.

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة أشار الأخ حمود الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات إلى حرص الدولة على استيفاء كافة الاستحقاقات الخاصة بالموظفين للقطاع العام والمختلط والخاص بما يعود بالفائدة على المؤمن عليهم مشيرا إلى الخطوات المتخذة لعملية تحديث عمل الهيئة العامة للتأمنيات والمعاشات وفروعها بالمحافظات مؤكدا على أهمية التحري والدقة في التعاطي مع هذا الشأن والذي لايعني هيئة التأمينات والمعاشات فقط.

وانما هي مسئولية تقع على عاتق المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع العام والمختلط.

وكان الأخ فضل علي عبدالله الاكوع وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات مشرف الندوة القى كلمة استعرض فيها برنامج الندوة والأهداف المتوخاه من عقدها والتي تصب بالجهود المبذوله لتطوير أداء الهيئة بما ينعكس ايجابا على الواقع العملي.

فيما اعتبر الدكتور/ عبدالحميد مانع الصيح / نائب رئيس الهيئة هذه الندوة بداية لدورات وندوات في مجال التدريب والتأهيل على كيفية الاستفادة من النظم الجديدة في مجال التأمينات والمعاشات من حيث تحصيلها وتوريدها.

منوها بالخطوات والاجراءات التي اتخذتها الهيئة بهذا الشأن مؤكدا الحرص على ان يستفيد المؤمن عليهم من هذه الاجراءات.

حضر الندوة توني ردموند مدير مشروع تحسين الادارة الاقتصادية والمالية.

بدء عملية البحث الميداني لحالات الرعاية الاجتماعية الجديدة بالمحويت

■،، المحويت/ سبأ/..

بدأت أمس بمحافظة المحويت مهام عمليةالبحث الميداني لحالات الرعاية الاجتماعية الجديدة بالمحافظة للعام ٢٠٠٤م والتي ينفذها فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة من خلال ثلاثة وثلاثين باحثا ومشرفا اجتماعيا موزعين على جميع مديريات المحافظة وذلك لاجراء عملية البحث الميداني لعدد الف وتسعمائة وثلاثة وعشرين حالة ضمان اجتماعي جديدة.

وأشار الأخ محمد مصلح خليفة مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظةالى ان الباحثين والمشرفين الاجتماعيين المكلفين بتنفيذ عملية البحث الميداني للحالات المذكورة قد توجهوا صباح أمس إلى المناطق والعزل في جميع مديريات المحافظة للبدء بتنفيذ مهام البحث لهذه الحالات ميدانيا وبحسب الفئات الضمانيةالمنصوص عليها في قانون الرعاية الاجتماعية وذلك بموجب مارفع من كشوفات للحالات التي تم حصرها من قبل أعضاء المجالس المحلية والتي تشمل اسماء الحالات المقترح اعتمادها من قبل المجالس المحلية على مستوى القرى والعزل بالمديريات.

وأشار مدير عام فرع صندوق الضمان الاجتماعي بمحافظة المحويت في سياق تصريحه إلى ما شهدته المحافظة من توسع كبير في امتداد خدمات الضمان الاجتماعي ووصولهاالي مختلف قرى وعزل المحافظة وانه باعتماد هذه الحالات الجديدة سيرتفع عددالمشمولين ضمن شبكة الضمان الاجتماعي بالمحافظة إلى تسعة عشر الفا واثنين وعشرين حالة على مستوى جميع المديريات.

إب.. بدء دورة تدريبية للاخصائيين الاجتماعيين

■،، إب/ سبأ/..

بدأت بمحافظة اب أمس الدورة التدريبية لمدربي الأخصائيين الاجتماعيين التي ينظمها مكتب التربية والتعليم بالتعاون مع المؤسسة الالمانية للتعاون الفني جي تي زد من ١٨وحتى ٢٦ من الشهر الجاري بمشاركة ٢٧ مشاركا ومشاركة يمثلون تسع مديريات بالمحافظة..

وفي افتتاح الدورة القى الأخ أمين على الوراقي أمين عام المجلس المحلي كلمة أثني خلالها على تعاون مؤسسة جي تي زد مع المحافظة في مجالات مختلفة ومنها مجال التدريب في حقل التعليم منوها بأهمية الدور الذي يقوم به الأخصائيين الاجتماعيين في تعزيز علاقة المدرسة بالمجتمع وتفعيل دور مجالس الاباء والامهات بالعملية التربوية والتعليمية واشراك المجتمع في الحفاظ على المنشات التعليمية وصيانتها معربا عن الامل في ان يستفيد المشاركون في الدورة من خلال المعارف والعلوم التي سيتلقونها ونقل ذلك إلى الواقع العملي في الميدان.

كما القيت كلمات من كل من د/ داجمار عوض رئيسة فريق مؤسسة جي تي زد لبرنامج تحسين التعليم الأساسي والأخ ناجي الغيثي مدير عام شعبة التعليم بمكتب التربية والتعليم والأخ العزي الجرافي عن هيئة التدريب.. استعرضت في مجملها برنامج الدورة الذي يشمل العديد من المحاضرات النظرية والتطبيقية ومنها منهجية تدريب محتوى دليل العاملين في مشاركة المجتمع ٠ ومعايير مجالس الاباء والامهات الفاعلة وكيفية اعداد الخطط لنشاط الخدمة الاجتماعية وتحديد المشكلة وأسبابها وايجاد الحلول المناسبة لها وادارة الخلافات.

كما أشارت الكلمات إلى ان المدربين سيقومون عقب انتهاء الدورة بتدريب ٢٢٠ من الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس المحورية في مديريات المحافظة.

حضر الدورة الأخوان محمد يحيي جابر وكيل المحافظة لشؤون المناطق الوسطى وفؤاد يحيى منصور وكيل المحافظة المساعد وعدد من المسئولين في مكتب التربية بالمحافظة.

الديون الخارجية... قنبلة موقوتة في اقتصاديات الدول النامية

القاهرة: خاص بالثورة
من: وكالة الصحافة العربية

تعد مشكلة الديون الخارجية من أعقد المشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدول النامية في الوقت الراهن، في ظل ارتفاع حجم هذه المديونية ٢٥٠٠ مليار دولار من ناحية، وعجز الدول النامية عن سداد مديوناتها التي أضرت باقتصادها من ناحية أخرى، ومما يزيد من تفاقم أزمة الديون هو ازديادها تلقائياً عن طريق الشروط الجزائية التي يضعها صندوق النقد الدولي في حالة عدم إمكانية السداد في الوقت المطلوب، مما يؤدي إلى وضع الدول المدينة أمام خيارين فقط، أولهما أن توجه حصيلة عملتها الأجنبية لتنمية مواردها الاقتصادية، أو أن توجهها إلى خدمة الديون الخارجية وفوائدها، وهو ما يزيد من تفاقم المشكلة.

التحقيق التالي يبحث في أسباب المشكلة وعوامل تفاقمها وطرق العلاج .

د. حمدي عبد العظيم الأستاذ بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية يستعرض بداية المشكلة ويقول: بدأت ظاهرة الديون الخارجية تتضح معالمها في السبعينيات ، ولم يكن السبب الرئيسي في هذه المشكلة هو حاجة الدولة الفقيرة للأقتراض، وإنما حاجة البنوك للإقراض حيث كانت لدى البنوك موارد مالية طائلة لا تدري كيف تستثمرها فقامت بتشجيع الدول الفقيرة على الاقتراض... وغالباً ما تضع البنوك المقرضة شروطاً على الدول المقترضة كإقامة مشاريع معينة، ففي البرازيل مثلاً تم استبدال زراعة الفاصوليا السوداء.... " الفيجوم" والتي تعد غذاء الشعب الأساسي إلى إنتاج الصويا لتوفير ما تحتاجه الدول الغنية حيث تستخدمها كعلف للحيوانات ولاستخراج الزيوت منها.... كما أن معظم القروض المقدمة تتقيد بشروط الشراء من البلد الذي يقدم القرض، وبأن تقوم مكاتب المقاولات في البلد المانح بتنفيذ المشروعات التي تخصص لها القروض... وهكذا تكون القروض وسيلة فرض تبعية اقتصادية وتكنولوجية بغض النظر عن النموذج الاقتصادي أو التكنولوجي المناسب للبلد المقترض.

ويضيف" د. عبد العظيم" أنه طبقاً لآخر الإحصاءات الواردة في هذا الصدد فإن ديون الدول النامية تبلغ حوالي ٢٥٠٠ مليار دولار وتأتي مجموعة دول أمريكا اللاتينية كأكثر الأقاليم مديونية حيث تبلغ مديونيتها حوالي ٤٥٠ مليار دولار، وتأتي مجموعة أفريقيا في المرتبة الثانية بمديونية تبلغ حوالي ٣٥٠ مليار دولار، بينما تصل ديون الدول العربية لأكثر من ٢٦٠ مليار دولار، وتشكل فوائد هذه الديون عبئاً اقتصادياً كبيراً على كاهل ميزانية دول العالم الثالث حيث يؤدي تراكمها إلى تضاعف الديون على المدى الطويل.

أبعاد الأزمة

وحول أبعاد هذه الأزمة وسبل مواجهتها يقول د. سمير مكاوي الخبير الاقتصادي العربي: إن من الأسباب الأساسية لمديونية الدول النامية بصفة عامة وبعض الدول العربية خاصة، هو عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة، بالإضافة إلى سوء الإدارة والتخطيط المرتبط بنمط استخدام وتخصيص القروض الخارجية، وسوء استخدام الموارد الاقتصادية التي تمتلكها، وانخفاض قطاعات الإنتاج وعدم مرونته.

ويطالب " د. مكاوي" الدول، وذلك من خلال تغيير النظام الخاص بالتعريفات الجمركية، وغير ذلك من الحواجز التي تعوق تدفق التجارة الخارجية، التي كانت من نتائج الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بين الدول الصناعية الغنية، دون مشاركة الدول النامية الفقيرة فهذه الاتفاقيات تشجع وتحفز تخفيض التعريفات الجمركية بالنسبة للمنتجات الأكثر تقدماً مثل أجهزة الكمبيوتر والسيارات والسلع الرأسمالية، مما يعني أنها تساعد مصدري سلع الدول الرأسمالية المتقدمة فقط كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وغيرها، في حين أنها لا تشجع مصدري الموارد الأولية المصنعة في دول العالم الثالث، وتحاول حكومات الدول المتقدمة تقييد الاختراق الاقتصادي من قبل العالم النامي لأسواقها الداخلية، كما هو الحال بالنسبة لاقتصاديات بعض دول جنوب شرق آسيا، مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وماليزيا وإندونيسيا التي تتجه نحو التصدير.

وأضاف" د. مكاوي" ويترتب على الدول الدائنة أن تعمل على زيادة نسبة الحصص التصديرية للدول النامية المدينة لديها، مما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية مع خلق طلب متزايد في الدول المدينة مما يسهم في إيجاد استثمارات وفرص توظيف جديدة، وزيادة حصيلتها من العملة الأجنبية.

دفعة قوية

أما د. أبو بكر عمر متولي بكلية التجارة الخارجية بالقاهرة، فيؤكد أنه بات واضحاً أن معظم البلاد النامية لن تستطيع أمام التيار الجارف لديونها الخارجية – حتى لو اتبعت سياسات مقفولة- من إصلاح الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ومن ثم فلا بد من وجود دفعه قوية وجديدة من المؤسسات المالية والاقتصادية ومن بينها صندوق النقد والبنك الدولي الذي مكنه أن يلعب دوراً مهماً في تخفيض تلك الديون من خلال تخفيض أسعار الفائدة عليها وزيادة فترة السماح للسداد حتى تتمكن الدول المقترضة من تحقيق عائد يمكن من خلاله تسديد قيمة القروض وفوائدها.

وأضاف " متولي" أن أزمة الديون بالدول النامية تعد من أعقد المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها في الوقت الراهن، حيث تعاني من أعباء خدمة الدين الخارجي، مما يؤدي إلى وضع هذه الدول أمام خيارين فقط ، وهما إما أن توجه حصيلة عملتها الأجنبية، لتنمية مواردها الاقتصادية، والعمل على استخدامها الاستخدام الأمثل، أو أن توجهها إلى خدمة الديون الخارجية وفوائدها ويرى متولي إن جذور مشكلة الدين الخارجي لبعض الدول ترجع إلى الأحداث الاقتصادية التي بدأت مع انهيار أسعار الصرف الثابتة، في بداية عقد السبعينات وحدوث ارتفاع شديد في أسعار البترول، وموجة من الكساد التضخمي ، وتدهور شروط التبادل التجاري بالنسبة لغالبية الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية المدينة بصفة خاصة.

فشل المبادرات

وعن فشل المبادرات حول إيجاد حلول للدول الفقيرة في سداد مديوناتها يؤكد د. سامي حاتم عفيفي بمركز الدراسات الخارجية بجامعة حلون، انه مر الآن على إنفجار أزمة المديونية الدولية ما يقرب من عشرين عاماً ، ورغم تعدد خطط ومبادرات الحل، إلا أن الموقف يزداد صعوبة عاماً بعد آخر أصبحت قضية المديونية اشد خطراً من قضايا السياسة الدولية على الدول الفقيرة، إذ أن أي تأجيل يطرح القضية للحل يعقد من إمكانات التوصل إلى حلول جديدة، فعندما اندلعت الأزمة عام ١٩٨٢ كانت الديون الخارجية للدول النامية حوالي ٧٧٥ مليار دولار وارتفع هذا الرقم ليصل وفقا لتقديرات البنك الدولي إلى ١٩٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥، كما أن تضاعف أرقام الديون الخارجية خلال عقد الثمانينات سببه فشل كافة الحلول والمبادرات التي طرحت على المستوى الدولي لعلاج هذه القضية علاجاً جذرياً.. وقد أمكن- فقط- من خلال بعض المبادرات تجنب انهيار النظام المالي الدولي، غير أن أزمة الديون أصبحت بالنسبة لمعظم البلدان المدينة أزمة نمو أيضاً ويشير" د. عفيفي" إلى تعدد المبادرات من بعض السياسيين لحل تلك الأزمة فهناك مبادرة بيكر عام ١٩٨٥، ومبادرة برادي عام ١٩٨٩، وهي من المبادرات التي عملت على تنشيط استراتيجية الدين، حيث تعرضت في العديد من جوانبها لسهام النقد من جانب الدول المدينة، لأنها جاءت لتعبر عن وجهة نظر الدائنين فقط، ولم تأخذ في الاعتبار مطالب الدول المدينة في شأن صياغة استراتيجية ملائمة لمواجهة الأزمة على نحو يقتلع جذورها.

أبعاد سياسية

ويؤكد د. حسن نافعة أستاذ العلوم السياسة بجامعة القاهرة أن أزمة الديون الخارجية لها عدة أبعاد سياسية ، تتمثل في التأثير بطريقة غير مباشرة على القرار السياسي، واتجاهات السياسة الخارجية للدول، من حيث المبادرات والتحالفات الدولية، حيث يرى بعض المراقبين السياسيين والاقتصاديين أن ثقل المديونية وأعباءها على الدول النامية، ماهي إلا صورة جديدة من صور الهيمنة الاقتصادية والسياسية للعالم الغربي على الدول النامية وإعلان عن العلاقات الدولية الجائرة ، غير المتكافئة بين الدول الصناعية الغنية ودول الجنوب النامية.

ويرى" نافعة" أنه من الواجب إلغاء هذه الديون أو التخفيف من أعبائها ، تعويضاً لفترات الحكم الاستعماري ، والاستنزاف الاقتصادي اللذين خضعت لهما الأقطار النامية، لكن وفي جميع الأحوال هناك مضمون سياسي للعلاقات أو المعاملات الدولية، سواء كانت في صورة قروض أو منح أو مساعدات، فهذه الصورة في الغالب تستهدف تحقيق مصالح الدول المانحة للقروض ، لذلك يجب على الدول المدينة أن تتبع سياسة داخلية، رشيدة تعظم فيها استثمار مواردها وتنمي الاعتماد على الذات، وليس الاكتفاء الذاتي الذي أصبح مستحيلاً في عالم اليوم، أيضا على الدول العربية الغنية أن تلعب دوراً في هذه القضية، وتنبع أهمية هذا الدور من مفهوم الأمن القومي العربي، حيث إن المفهوم الجديد للأمن العربي يقوم على التكامل بين الأمن والتنمية فلكي يتحقق الأمن الوطني لدول الخليج فلا بد أن تساعد على إنجاح عمليات التنمية في باقي الدول العربية، وأن تساعد الدول العربية المدينة في التخفيف من أعباء الديون وضخ المزيد من استثماراتها المكدسة بالمليارات في البنوك الغربية التي وصلت إلى ٧٠٠ مليار دولار" في الشرايين" الاقتصادية لباقي أقطار الوطن العربي، مقابل ذلك فلا بد أن تهيئ الدول المستقبلة للاستثمارات المناخ الجيد والظروف الملائمة التي تساعد على نجاح هذه الاستثمارات ، ومن ثم الخروج من بوتقة الديون الخارجية.

ويوضح" نافعة" أن التحول في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق كان له آثار سلبية على العلاقات الاقتصادية بين الشمال المتقدم والجنوب النامي، فقد زادت العلاقات بين الشمال المتقدم وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي- سابقاً – في شكل سلع واستثمارات وخدمات وأموال نقدية ومنح ومساعدات ، على حساب دول الجنوب النامي.

ويطالب نافعة الدول النامية بأن توحد مواقفها من الدول الدائنة، بالشكل الذي يعمل على تحقيق مطالبها التي تستند إلى ما قدمته هذه الدول من الموارد خلال سنوات الاستعمار والاحتلال والتي كانت أحد العوامل الأساسية للدول الصناعية الكبرى في الوصول إلى ما بلغته من المستويات الاقتصادية المتقدمة، لكي تضمن الدول النامية مساندة الغرب لها في قضية المديونية فعليها أن تعمل على مواكبة التطورات والتغيرات المعاصرة، فيما يتعلق بانتشار الديمقراطية الليبرالية، والتعددية الحزبية، واحترام حقوق الإنسان، لذا فإنه يمكن القول في النهاية بأن أزمة الديون الدولية قد شارك في صنعها كافة الأطراف سواء الدول المدينة أو الدول الدائنة.